إنقاذ الطفولة المشردة

منهج البحث وطريقة التنفيذ

هنا فى هذه المجلة ، وفى غيرها من الصحف والمجلات ، وفى داخل البرلمان وخارجه ارتفعت صيحات مختلفة النغمات عن الطفولة المشردة ، وويلات الطفولة المشردة ؛ وبلغ بعض هذه الصيحات مبلغ الولولة والعويل على ماتخسره الأمة من الثروة الكامنة فى هذه الطفولة ، وما تجره خسارتها من عواقب خلقية واجتماعية تضاعف من الخسارة الاقتصادية وتزيد من فداحتها .

وكل هذا صحيح ، وتلك الصيحات كانت واجبة فى حينها لتلفت الأنظار إلى عمق الهاوية التى تسير إليها البلاد ، ولتستحث الهمم الراكدة حتى تنهض بالعلاج ، وبالوقاية قبل العلاج ؛ ولقد أثمرت بعض الثمرات ، فقامت بعض الهيئات تخصص جهودها وموارداها المحدودة لمكافحة هذه الآفة ، وفى مقدمة هذه الهيئات : جماعة الرواد ، ورابطة الإصلاح الاجتماعى ، وجمعية الدراسات الاجتماعية . ولها جميعا فى هذا الاتجاه مجهود مشكور غير منكور .

ولكن المشكلة أعوص من أن تحلها هذه الجهود المحدودة ، وتلك الموارد الضئيلة . هذا من جهة . ومن جهة أخرى أن المشكلة أعمق من أن يؤثر فيها العلاج وحده دون الوقاية . ووجهة ثالثة هى أنها تسير اليوم بلا قواعد مدروسة ولا منهج مرسوم .

وهذه الوجهة هى موضوع بحثنا فى هذا المقال . وسنعالجها فى الفقرات التالية باختصار :

* * *

أولا : أن ميزانية الدولة لا تستطيع وحدها النهوض بمهمة إنقاذ الطفولة المشردة ، التى نراها فى ذلك المظهر المزرى الذى شبعت الأقلام تصويرا له وغمست ألوف المرات فى المداد الأسود القاتم لترسم له صورة لاتبلغ من الواقع شيئا ، إذ الواقع الحى أشد قتاما من الصورة المرسومة .

وعلى فرض أن الميزانية تستطيع أن تنهض بهذه المهمة ، فهى مهمة غير واضحة ولا محدودة ، ولم تقوم بالأرقام حتى تعرف الدولة وتعرف الأمة ما هو مطلوب منها من الجهد والمال . فليست لدينا إحصائية مضبوطة أو تقريبية عن عدد الأطفال المشردين ؛ لم تقم الدولة بعمل هذه الإحصائية البسيطة ولم تقم بها هيئة من الهيئات التى تعمل فى هذا الميدان .

وثانيا : أن أسباب التشريد لم تبحث بحثا علميا دقيقا . ولا سبيل إلى بحثها قبل عمل الإحصائية التى أشرنا إليها فى الفقرة السابقة . وبدون معرفة أسباب التشريد لا تستطيع

الدولة ولا تستطيع الهيئات أن تعالج الطفولة المشردة ، ولا أن تحدد حتى وسائل العلاج ؛ فالتشخيص أولا والدواء ثانيا ، هذه قاعدة كل علاج علمى سليم فى جميع الأمراض . والتشريد مرض من أشنع الامراض .

وثالثا : أن العلاج وحده لا يفيد ، فما هو إلا نوع من تطهير المصب وترك المنبع يقذف كل يوم بجديد . وقبل أن تعرف الدولة وتعرف الأمة أسباب التشريد لا تستطيعان أن تتخذا شيئا من وسائل الوقاية ومن تطهير المنبع حتى لا يقذف كل يوم بجديد .

ورابعا : أن الأمة لا تنهض بواجبها من التبرعات بالمال و بالجهد إلا حين تصور لها المشكلة تصويرا دقيقا ، ويجسم لها الخطر بالأرقام والاحصائيات ؛ و يرسم لها برنامج العلاج ووسائله ، و يقال لها إن ذلك البرنامج وهذه الوسائل تكلف كذا من المال وكذا من الجهود ، وكذا من القوانين والتشريعات ، وكذا من السنين للوصول إلى الهدف المقصود .

وأمامنا مثل على هذا الذى نقول فى مشروع تحسين الصحة القروية ، فقد ظل تحسين القرية أمنية من أمانى الأفراد والحكومات ، وغرضا غامضا نريده ولا نهتدى إلى طريقه ، حتى استطاع وزير جاد أن يضع مشروعا محدد الغايات واضح الأهداف ، و يطلب له قدرا معينا من المال ، فأجيب فى الحال إلى طلبه من الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية ، وأقبلت الأمة بدورها على المشروع تتبرع له بألوف الجنيهات .

ونحب هنا أن ننبه إلى أن دراسة هذه المشكلة على النحو الذى نشير به ليست سهلة التنفيذ كما تبدو على الورق فهى عميقة الجذور متشعبة المسالك ، متصلة فى الصميم بجميع المشاكل الاجتماعية الأخرى . ودراستها على هذا النحو ستكلف كثيرا من الجهد والمال ، وستمتد إلى دراسة مشكلات أخرى لاتخطر لأول وهله على البال . أما علاجها فسيكلف مجهودا أكثر ، فإذا امتد بنا الخيال إلى الوقاية قبل العلاج ، فذلك طريق متشعب المسالك مملوء بالأشواك . وإن كان هذا كله لاينفى أن الحل الصحيح للمشكلة هو هذا النحو من الدراسة العلمية المنظمة .

* * *

والان حسبنا أن نشير إلى بعض الأسباب الظاهرة لمشكلة التشريد (مع اعتقادنا أن الفحص الكامل قد يضيف اليها أو ينقص منها) لندرك عظم المشقة فى رسم هذا البرنامج .

فى مقدمة هذه الأسباب : الفقر : وللفقر أسبابه المتشابكة من الجهل والمرض وسوء توزيع الثروة ، وضعف الروح الاجتماعية ، وفقدان التعادل بين الجهد والجزاء ، وقلة الضمانات الاجتماعية وضيق الموارد العامة ... إلى آخر هذه الأسباب .

ومنها المرض أو الشذوذ ، وكلاهما يؤدى إلى فقدان العائل أو سوء سلوكه أو توريثه أطفاله شذوذا خاصا ، وكلها وسائل مؤدية إلى التشريد من قريب أو من بعيد .

ومنها المخدرات والخمور ، ويمكن إضافتها إلى المرض أو الشذوذ ، وكثيرا ما يكون إدمانها ناشئا عنهما أو مؤديا اليهما . فالادمان والمرض والشذوذ مسالك تؤدى إلى غاية واحدة فى مشكلة الطفولة .

ومنها العجز عن العمل وعن كفالة الأطفال أو موت العائل . ويمكن إضافتهما إلى قائمة المرض على حد سواء فى النتيجة .

ومنها الشقاق بين الزوجين وتحطم الأسرة لسبب من الأسباب التى لاتحصى وفى مقدمتها الجهل بفن الحياة الزوجية وسهولة الطلاق ، وفقدان الضمانات للأطفال فى حالة تحطم الأسرة .

ومنها فساد المسكن وضيقه وفقره مما يجتذب الطفل الى الشارع فيقوده هذا إلى الشرود ويلقيه فى أحضان العصابات التى تتلقف الأطفال وتدربهم على حياة الإجرام .

ومنها تشغيل الأحداث فى سن مبكرة على الرغم من القوانين الموضوعة لهذا الغرض ، أو سوء معاملة "الأسطوات" لهم ، وأثر هذا وذلك كأثر فساد المسكن فى هروب الطفل وإيثاره حياة الشرود على حياة العمل المرهق المضاد لغرائزه وميوله . .

ومنها وجود عصابات وظيفتها إغراء الأطفال وتدريبهم على الجرائم بوسائل شيطانية لايستطيع هؤلاء الصغار معرفة نتائجها فى أول الأمر ولا يستطيعون الخلاص منها فى النهاية .

ومنها ضيق الاصلاحيات عمن ترسل بهم اليها محاكم الأحداث . وهذا الضيق يساعد مشكلة التشريد عن طريقين أولهما : ترك عدد من الأطفال المحكوم عليهم خارج الاصلاحيات أو سجنهم فى بعض الأحيان مع الرجال مما يؤدى إلى إفسادهم نهائيا . وثانيهما : حشر طوائف الأحداث المختلفى المشارب فى دار واحدة فيأخذ بعضهم من بعض ويزدادون استعدادا بجرائم جديدة لم تتهيأ لهم معرفتها فى الخارج فيعرفها بعضهم من بعض فى داخل الإصلاحية نفسها !

وليست هذه الأسباب التى ذكرناها إلا "عينة" من الأسباب الكثيرة الأخرى ، وهى "عينة" تعتمد على الحدس وعلى الظواهر طالما أن ليست لدينا احصائيات مفصلة عن المشردين وعن أسباب التشريد الحقيقية وظروف كل حالة .

نعم لدينا بعض الاحصائيات عن أطفال الاصلاحيات وعن الأطفال الذين تعنى بهم بعض الهيئات ولكنها لاتؤدى إلى الغاية المطلوبة . وإن كانت تكفى للاشارة إلى تشعب المشكلة . غير أن الاحصائية الكبرى لازمة لمن يريد وضع مشروعات مؤسسة ودائمة لعلاج المشكلة من أساسها .

نخلص من هذا إلى رسم المنهاج الواجب لدراسة مرض التشرد ، هذا المنهاج الذى يستطيع أن ندعو الأمة على أساسه للتبرع ، وأن ندعو الحكومة لرصد المال المعين ، وأن ندعو الهيئة التشريعية لاعتماد هذا المال ولإصدار التشريعات الأخرى المساعدة على الوقاية أو العلاج .

وهذا المنهاج الضخم يجب أن يسلك الخطوات الآتية :

أولا — القيام باحصائية شاملة لعدد الأطفال المشردين فى جميع بلاد المملكة المصرية، وأعمارهم، وأسباب شرود كل منهم، ووسائل معيشتهم الحاضرة. وتتضمن هذه الاحصائية كذلك عدد المرضى منهم بأمراض معدية أو وراثيـة . ومن له منهم أهل ومن ليس له ، ومن يستطاع ردهم إلى أهليهم ومن يجب إسقاط ولاية هؤلاء الأهل عنهم لسوء سلوكهم أو عجزهم عن تربيتهم . . الخ .

ثانيا — اقتراح وسائل معينة لعلاج كل طائفة من هذه الطوائف ، وضمان تربيتها ، وردها إلى المجتمع سليمة، وكفالة العمل لها بحيث تغدو خلايا صالحة فى جسم المجتمع لا دمامل وبثورا شائهة. وبحيث تضمن هذه الوسائل تتبع الطفل المشرد حتى يصير قادرا على الكسب فى معترك الحياة ، لا كما تصنع إصلاحيات الأحداث الآن إذ تلقى بهم إلى الطريق فتيانا وفتيات فى سن الفتنة والطيش ، عرضة لجميع المؤثرات .

ثالثا — وضع ميزانية دقيقة لتكاليف الوسائل المقترحة ، وتوزيعها على عشر سنوات أو عشرين حسبما تبلغ من الجسامة ، وحسبما تطيقه موارد الدولة وقـدرة الأمة على التبرع فى حدود معقولة .

رابعا — اقتراح وسائل الوقاية (التى تتضح من دراسـة أسباب التشريد) سواء كانت هذه الوسائل تشريعية أو اقتصادية أو صحية أو إرشادية .

ونعتقد أن هذه الخطوات كفيلة — مع صعوبتها الفائقة — بحل هذه المشكلة، ونبنى اعتقادنا على أسباب منها ما تقدم من أن الأمة بل الدولة لم يتكشف لهـا بالضبط هول الكارثة الكامنة وراء الطفولة المشردة ، ولا تدرك كذلك فداحة الخسارة اليومية والسنوية التى تصيب ميزانيتها ورصيدها الخلقى والقومى والاقتصادى من جراء هـــذا المرض . فاذا صورت لها هذه الخسارة فى أرقام واضحة صح إدراكها لها وثارت حماستها لعلاجها .

ومنها أن الأمـة بل الدولة لم تتقص بالضبط أسباب التشريد ، وكل ما لديها عنها تخمينات وتقديرات ، وقد تبدو لهـا المشكلة مستحيلة الحل لأنها لم تلم بحقيقة أسبابها . فاذا صورت لها هذه الأسباب على حقيقتها فى دراسات مبوّبة ، سهل عليها أن تقدرها ، وأن ترصد لها من وسائل العلاج ما يقاومها .

ومنها أن الأمـة بل الدولة لم تعرف قطعا كم يطلب إليها من المـال ومن الجهد ومن التشريع لعلاج هذه المشكلة ، وكل ما تصنعه فى هـذا السبيل محاولات تجريبية قد تخطئ وقـد تصيب ، ولكنها على أية حال لا تشعرها بحقيقة ما هو مطلوب منها . فاذا وضعت

أمامها الاحصائيات والأرقام ، وإذا عرفت الوسائل العملية وما تحتاج اليه من تكاليف، فانها ستقبل على النهوض بما يطلب إليها من ذلك كله ، وهى واثقة من نتيجة ما تصنع متطلعة إلى هدف واضح وقصد مرسوم .

ذلك خير من أن نطاب إلى الأمة تبرعات لمشروعات عائمة تحت عنوانات مبهمة. فهى لن تستجيب لنا — إلا قليلا — حين نقول لها : تبرعى لإنقاذ الطفولة المشردة . ولكنها ستستجيب بحماسة وبصيرة حين نقول لها : فيك أيتها الأمة كذا من الأطفال المشردين ، تخسرين بسببهم فى العام كذا من الجنيهات ، وكذا من الثروة الخلقية والصحية والاجتماعية وأسباب تشريدهم هى كذا وكذا ، ووسائل علاجهم هى كيت وكيت ، وتكاليف هذه الوسائل هى كذا من النقود ، وكذا من التشريعات ، وكذا من الجهود .

وإننا لنستطيع فى هذه الحالة وعلى هذه الأسس الواضحة أن نطاب الى البرلمان تخصيص جزء معين من الميزانية فيستجيب لنا كما استجاب لمشروع تحسين الصحة القروية، ونستطيع أن نطلب اليه إقرار ضرائب خاصة لهذا الغرض فيخجل كل معارض فى فرضها من المعارضة، ونستطيع أن نطلب اليه سن تشريعات تتناول حياة الأسرة مثلا أو حياة العمال أو ضمانات للطبقات المحتاجة ، فلا نجد معارضة داخل البرلمان أو خارجه فى سن هذه التشريعات لوضوح الغرض منها وظهور أهميتها بالدراسة والاحصاء . وإننا لنستطيع أن نجعل الجهد — بعد المال — ضريبة على القادرين عليها من موظفى الدولة أو سواهم، فلا نجد ممانعة ولا اعتراضا بعد نشر هذه الاحصاءات واقتناع الناس بضرورة المساهمة فى مشروع قومى عظيم.

* * *

هذه هى الطريق الواضحة الموصلة الى الغاية ، وهى طريق طويلة وشاقة وبطيئة النتائج ، ولكن سلوكها ضرورى ومنتج ومضمون العاقبة .

ونحن حين ننصح بسلوكها ، وحين نقول : إن المجهودات الحالية لا تؤدى الى الغرض الكامل ، لا ننصح بأن تقف الهيئات الحاضرة جهودها ، فيجب أن تسير هذه فى طريقها حتى تتم الدولة أو الهيئة المختارة دراستها وبحوثها ، واقتراح وسائلها ووضع ميزانيتها . وعندئذ يمكن أن تضم هذه الهيئات بعضها الى بعض ، وان تكون وحدات من الجيش الذى يجرد للميدان كله ، وهو مستكمل العدة واضح الخطة مرسوم المنهاج .

فاذا استطعنا أن نتناول كل مشكلة من مشاكلنا بمثل هذا الأسلوب ، معتمدين على الاحصاء والتجربة والدراسة ، استطعنا أن نرسم لنا سياسة ثابتة للاصلاح الاجتماعى الشامل نضمن لها التنفيذ فى جميع العهود ، ونطمئن عليها فى التقلبات والمفاجآت ، التى طالما قضت على الكثير من صالح المشروعات .